

النظام الاقتصادي في الإسلام (٣)

دور الدولة

د • محمد عمر شبرا

ليس بوسع النظام الإقتصادي في الاسلام أن يتطلع إلى تلك المرحلة « المثالية » من الشيوعية التي تذوب فيها الدولة :

إن الدين الإسلامي يؤثر النظام والتنظيم ويرفض الفوضى والفوضوية بصريح الآية الكريمة :

— وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد . (١)

وبصريح الحديث الشريف الذي شدد فيه النبي صلى الله عليه وسلم على النظام والسلطة في المجتمع المسلم :

— السمع والطاعة حق على المرء المسلم فيما أحب أو كره ما لم يؤمر بمعصية . فإذا أمر بمعصية فلا سمع عليه ولا طاعة (٢)

وبطلبه من المسلمين أن يؤمروا شخصا عليهم ولو كانوا ثلاثة في سفر (٣)

(١) سورة البقرة - الآية ٢٠٥ .

(٢) رواه البخاري ومسلم كما في المشكاة ٣١٦/٢ .

(٣) سنن أبي داود ٣٤/٢ وبإسناد حسن ورواه أبو يعلى والبيهقي .

وأكد عمر بن الخطاب رضى الله عنه الحاجة إلى سلطة سياسية فقال :
لا إسلام إلا بجماعة ولا جماعة إلا بإمارة ولا إمارة إلا بطاعة (١) وعبر
الإمام الشافعى عن هذا بروح عصره (١٥٠ - ٢٠٤ هـ) قائلا : وهكذا
كانت كتب خلفائه بعده وعمالمهم وماأجمع المسلمون عليه من أن يكون الخليفة
واحداً (٢)

وموقف الدين من السلطة والتنظيم أثر ولا يزال يؤثر على الفكر السياسى
عند المسلمين كافة ، فيما عدا الخوارج . وأثره يتجلى فى قولين لفقيهين بارزين
(أبو يعلى والماوردى) عاشا فى بغداد فى النصف الأول من القرن الخامس
الهجرى (الحادى عشر الميلادى) وكتبوا فى السمات التى تتمتع بها الدولة
المثالية ، حيث أكد كل منهما على أن السيادة ضرورة مطلقة ونص عبارتهما :
قال أبو يعلى : نصبة الإمامة واجبة وقال الماوردى : الامامة واجبة بالاجماع
ويقتبس أبو يعلى من الامام أحمد بن حنبل قوله : الفتنة إذا لم يكن لإمام يقوم
بأمر الناس وفى رأى الماوردى : فإذا ثبت وجوب الإمامة ففرضها على
الكفاية كالجهاد وطلب العلم (٣) .

لكن مهما تعددت الآراء واختلفت فإن للدين مسلكاً وسطاً حول السلطة
السياسية . فلا إفراط فى ممارسة السلطة كواقع الدولة القائمة على الاستبداد ،
ولا تفريط كحال الدولة القائمة على حرية العمل . إن الدولة أداة تعمل على
تحقيق أهداف الإسلام ، وعليها أن تحترم حرية الفرد ، وتمارس قدراً من
السلطة تقيم فيه حكم الآداب الإسلامية ، وتنفذ مقاصد العدالة الاجتماعية
والاقتصادية ، وتقسط فى توزيع الدخول .

(١) جامع بيان العلم وفضله للقرطبى ٦٢/١ .

(٢) الرسالة للإمام الشافعى ص ٤١٩ .

(٣) الأحكام السلطانية - أبو يعلى ص ٣ ، والماوردى ص ٥ .

والدولة ، قبل أن تصبح جديرة بحمل اسم « دولة إسلامية » ، لابد لها من أن تستوفى شروطاً معينة ، هى : تطبيق الشريعة الإلهية فى الأمور كلها ، والديمقراطية ، وتكريس العمل لتحقيق الرخاء . أما السلطان فهو سلطان الله ، وإرادته وحدها هى التى يجب أن تسود العالم :

— ألا له الخلق والأمر (١)

— إن الحكم إلا لله (٢)

— اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون (٣)

وسلطان الله معناه سيادة القانون الأخلاقى الذى جاء به القرآن والسنة ، وليس بمقدور الإنسان أن يضع هذا القانون أو يبطله . إنه قانون لا يأتىه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وما على الإنسان إلا طاعته .

لقد نعت بعض الثيوقراطيين الدولة الإسلامية بشئى النعوت بسبب قبولها المطلق بأحكام الله . ورداً على ذلك نقول : إن الدولة الإسلامية ليست بدولة ثيوقراطية ، وهى يقيناً ليست كذلك بالمعنى المفهوم للثيوقراطية لدى الغرب . إن سلطان الله يعنى سيادة القانون الإلهى أو سيادة القيم الأخلاقية وليس دكتاتورية كنيسة أو فرد أو أفراد . فالناس جميعهم خلائق الله فى الأرض :

— وإذا قال ربك للملائكة إني جاعل فى الأرض خليفة قالوا : أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك . قال إني أعلم ما لا تعلمون (٤) .

— هو الذى جعلكم خلائف فى الأرض فمن كفر فعليه كفره ولا يزيد الكافرين كفرهم عند ربهم إلا مقتاً ولا يزيد الكافرين كفرهم إلا خساراً (٥)

(١) سورة الاعراف - الآية ٥٧ .

(٢) سورة يوسف - الآية ٤٠ .

(٣) سورة الاعراف - الآية ٣ .

(٤) سورة البقرة - الآية ٣٠ .

(٥) سورة فاطر - الآية ٣٩ .

وبصفتهم هذه يتساوى الناس فى المشاركة فى تطبيق هذا القانون : وبها تكتسب الدولة الإسلامية بنية ديمقراطية قائمة على القانون الأخلاقى الذى أوضحه كل من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة : وعند إقرار شرعة الله تصبح السلطة فى يد الأمة كلها حيث تتخذ القرارات بأسلوب ديمقراطى من خلال مشاورة الأمة أو ممثليها الشرعيين :

— « وشاورهم فى الأمر » (١) « وأمرهم شورى بينهم » (٢)

وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ما تشاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمرهم (٣) : وهو نفسه عاش حياته كلها على هذا المبدأ القرآنى حتى أن أبا هريرة الصحابى الجليل قال : ما رأيت أحداً قط أكثر مشاورة من الرسول ، يعنى من رسول الله لأصحابه (٤) ، وسأله ذات مرة على كرم الله وجهه : يا رسول الله الأمر ينزل بنا بعدك لم ينزل به القرآن ولم نسمع منك فيه شيئاً . فقال صلى الله عليه وسلم :

— اجمعوا له العالمين — بكسر اللام — (أو قال العابدين) من المؤمنين واجعلوه شورى بينكم ولا تقضوا فيه برأى واحد (٥)

وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه الذى تشرب هذه الروح الديمقراطية من النبى صلى الله عليه وسلم أنه لا خلافة إلا عن مشورة : أما السمة الثالثة التى تتميز بها الدولة الإسلامية فهى أنها دولة رخاء : قد جاء فى الحديث الشريف :

ما من أمير يلى أمر المسلمين ثم لا يجهد لهم وينصح إلا لم يدخل معهم

الجنة (٦)

(١) سورة آل عمران - الآية ١٥٩ .

(٢) سورة الشورى - الآية ٣٨ .

(٣) الكشف للزغنى ١/٤٣٢ .

(٤) الفاروق عمر ، هيكلى ٢/٢٠٨ .

(٥) جامع بيان العلم وفضله للقرطبى ٢/٥٩ والمدخل إلى علم أصول الفقه ، للدواينى ص ٣٣٣

(٦) رواه البخارى ٩/٨٠ وأبو داود ٢/١٢٢ مسلم ١/١٢٦ .

— لعمل الإمام العادل في رعيته يوماً واحداً أفضل من عبادة العابد في أهله مائة عام (١) .

— من أفتى بغير علم كان إثمه على من أفتاه . ومن أشار على أخيه بأمر يعلم الرشد في غيره فقد خاناه (٢) .

لقد استوعب الصحابة الكرام هذه الوظيفة للدولة فبرزت في وصايا الخلفاء الأولين إلى ولاتهم . وجاء في وصية أمير المؤمنين عمر إلى عامله أبي موسى الأشعري :

— أما بعد ، فإن أسعد الرعاة عند الله من سعدت به رعيته وإن أشقى الرعاة من شقيت به رعيته (٣) .

أما كتاب الخراج المقدم من أبي يوسف إلى الخليفة هارون الرشيد (٤) ففيه حرص شديد على مفهوم الرخاء في الدولة الإسلامية . وترى الحرص نفسه في كتابات المفكرين السياسيين المسلمين أمثال أبي يعلى والماوردي (٥) . وسوف يزداد هذا المفهوم وضوحاً إذا جرى بحثه من خلال دراسة المهام الخمس الكبرى للدولة الإسلامية في سياق نظامها الاقتصادي ، والتي هي :

(أ) صيانة القانون وسلامة الأفراد في أنفسهم وممتلكاتهم .

(ب) تطبيق آداب العمل التجاري في الدين الإسلامي .

(ج) ضمان سير آلية السوق لمنفعة الناس .

(د) توفير رأس مال مادي واجتماعي عام .

(١) أبو عبيد — كتاب الأموال ص ٦ .

(٢) رواه أبو داود والحاكم (كنز العمال ١٠ / ١١٠) .

(٣) أبو يوسف — كتاب الخراج ص ١٤ .

(٤) أبو يوسف ، كتاب الخراج ٣ - ١٧ .

(٥) الماوردي الأحكام السلطانية ١٥ - ١٧ .

وأدب الدنيا والدين ١٢٣ وأبو يعلى الأحكام السلطانية ١١ - ١٢ .

(أ) التكافل الاجتماعى (التأمين الاجتماعى) :

(أ) صيانة القانون والنظام وسلامة الأفراد فى انفسهم وممتلكاتهم

يعترف العالم كله بهذه الوظيفة ، ولا حاجة بنا للتأكيد على أهميتها ، فدرجة احترام القانون والنظام ومدى حفظ النفس والمال فى المجتمع هما العنصران اللذان يحددان سعادة الناس واستقرار اقتصاد الدولة وازدهاره ، وفى خطبة الوداع حدد عليه الصلاة والسلام بصورة جامعة مبادئ النظام الاجتماعى والسياسى والاقتصادى فى الإسلام بقوله :

— أيها الناس ، إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا (١) وفى مناسبة قبلها قال : كل المسلم على المسلم حرام : ماله وعرضه ودمه حسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم (٢) .

وعلى أساس هذين الحديثين أجمع الفقهاء على أن واجب الدولة الإسلامية هو حفظ دماء الناس وأموالهم داخل حدودها (٣) بحيث ، كما قال صلى الله عليه وسلم^(٤) ، تستطيع المرأة المسلمة أن تسافر من الحيرة إلى الكعبة وهى مطمئنة لا تخشى إلا الله (٤) .

(ب) الدولة وآداب العمل التجارى

يعلق الإسلام أهمية كبيرة على القيم الأخلاقية ، ولذلك لا تستطيع الدولة الإسلامية أن تقف موقفاً سلبياً إزاء مجريات الآداب فيها . وقد أكد علماء الأمة الإسلامية ومفكروها السياسيون على ضرورة تطبيق قانون الأخلاق ، والتطبيق لا يعنى أن الدولة الإسلامية هى دولة شرطة يقسر الناس فيها على السير فى مسالك معينة . ذلك أن النظم كلها فيها شئ من تشريب المبادئ

(١) رواه مسلم ٨٨٩/٢ وابن ماجه ١٢٩٧/٢ سيرة ابن هشام ٦٠٣/٢ .

(٢) رواه أبو داود ٥٦٨-٢ .

(٣) أبو يعلى والماوردى ص ٦٢ الأحكام السلطانية ، وأبو الحسن على المرغينانى -

كتاب الهداية ٩٨/٢ و ١٣٢ .

(٤) رواه البخارى .

والنظام الإسلامى ليس استثناء . غير أنه يربأ بنفسه عن التطرف فى إخضاع الفكر والعمل لقوالب محددة . فهو يعطى قيمة كبيرة لحرية الفرد ، ويشدد على التعليم ، وعلى إيجاد الظروف التى تؤدى إلى تطبيق آداب الدين التى يشاد عليها صرح الاقتصاد فى الإسلام .

ولكى تصل الدولة إلى هذه الغاية عليها أن تناضل فى ثلاث جهات .

الأولى : تعزيز الظروف التى من شأنها أن توجد البيت الذى ينشئ الجيل الصاعد نشأة أخلاقية . لقد رسم الدين مخططاً عاماً لبث روح المحبة والود والتضامن والتعاون بين أفراد الأسرة الواحدة . وهذه الأمور ستخلق بدورها البيئة الملائمة للنشأة السليمة .

الثانية : صيغ النظام التربوى بصيغة إسلامية ليخرج إلى الحياة شباب يعنى المثل العليا فى الإسلام .

الثالثة : تقنين القواعد والقيم الإسلامية التى يمكن تنفيذها تنفيذاً شرعياً والتى تحوى من النصوص الجزئية ما يكفل ردع من تسول له نفسه مخالفتها .

(ج) الدولة والاقتصاد :

ما لم تلعب الحكومة دوراً هاماً فإن العديد من الأهداف الاقتصادية كالاستقرار ، وتساعد النمو ، والتوزيع العادل للدخول والثروات ، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية ، سوف يعسر تحقيقه بواسطة عمليات السوق بمفردها . ولهذا يجب على الدولة أن تعمل على تنظيم الأسعار حينما تدعو الحاجة ، وأن تقوم بدور هام تحقيقاً لأهداف النظام الإسلامى . ومن الخطأ الافتراض أن حرية الأفراد تتناسب عكسياً مع ضخامة الدور الذى تلعبه الحكومة فى الحياة الاقتصادية . وللتأكد من أن الدولة تقوم بدور يكبح حرية الفرد أو يطلقها يجب أن يؤخذ فى الحسبان دور الدولة فى حماية الحرية كقوة موازنة ، وفى التربية الأخلاقية وفى رفاهة الفرد والمجتمع ، وفى الدرجة والأسلوب اللذين تنهض بهما الدولة فى تحمل مسؤولياتها . وإذا كبرت هذه المسؤولية فلا يعنى

بالضرورة أن الدولة أصبحت دولة استبدادية . إن الدولة تصبح كذلك إذا لم تركز سلطتها على أساس أخلاقي ولم تخضع للضوابط التي رمنها الدين لصيانة الحرية الشخصية .

والسؤال الذي يبرز هنا هو : ما هو مقدار التنظيم أو المراقبة الذي يمكن للدولة أن تمارسه أو يجب أن تمارسه ، وما هو الدور الذي ينبغي أن تقوم به في الاقتصاد ؟ الجواب الواضح هو المقدار الذي يكفي لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي مثل توفر العمل للجميع ، والاستقرار الاقتصادي ، ومعدل مناسب في النمو ، والأكثر أهمية عدالة اجتماعية واقتصادية وإنصاف في توزيع الدخل والثروات ، مع عدم الإخلال بحرية الفرد بطبيعة الحال . والاعتبار الهام هو احتواء مصلحة الفرد الشخصية داخل ضوابط أخلاقية تفاديا لاستغلاله للمجتمع لإشباع رغباته ، ومنع المجتمع من استغلال الفرد بطمس حقوقه الطبيعية أو حرمانه من ثمار قدرته وعمله الشرعيين . وذلك ليكون منسجماً مع ما قاله النبي الكريم : (لا ضرر ولا ضرار) والضرر خلاف النفع ، والضرر بين الاثنين ، فالمعنى ليس لأحد أن يضر صاحبه بوجه ، ولا لاثنتين أن يضر كل منهما بصاحبه ظناً أنه من باب التبادل فلا أثم فيه (١) .

ولإعطاء فكرة عن هذا المبدأ الذي نحن بصدد سنده فيما يلي قضايا معينة هي : الأسعار والمراقبة والمصادرة وفرض الضرائب والتأميم والتخطيط : في الأحوال العادية لم يشجع رسول الله المراقبة . حدث ذات مرة أن ارتفعت أسعار الحاجيات :

روى أنس ابن مالك رضي الله عنه قال :

غلا السعر على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقالوا يا رسول الله، قد غلا السعر ، فسعر لنا . فقال « إن الله هو المسعر ، القابض ، الباسط ، الرازق ،

(١) الموافقات في الأصول والشرعة للشاطبي ٣٤٩/٢ رواه ابن ماجه ٧٨٤/٢ الخراج

إني لأرجو أن ألقى ربي وليس أحد يطلبني بمظلمة في دم ولا مال (١) .

على أنه لا ينبغي لهذا أن يحجب عن ناظرينا تعاليم الإسلام في العدالة الاجتماعية والاقتصادية، هذه التعاليم التي تصدق على المستهلك كما تصدق على العارض . وهي نفسها تدعو إلى تقييد الأسعار إذا كان الغلاء ناشئاً عن نقص مصطنع وليس عن ظروف طبيعية . وقال الفقهاء إنه إذا كان ارتفاع الأسعار بسبب الاحتكار أو التكديس فإن على الدولة أن تتدخل إما بتحديداتها أو بالطلب إلى خازن السلع لي طرح ما عنده للبيع ، أو بالطلب إلى المحتكر أن يزيد إنتاجه كي تزول علة ارتفاع السعر وبالتالي يرتفع الحيف الذي لحق بالناس (٢) . وفي هذا الشأن أدلى الفقيه الحنفى برهان الدين المرغيناني بمبدأ في كتابه الهداية فقال :

وقال أبو حنيفة (ولا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس) ... لأن الثمن حق العاقد ، فالإله تقديره فلا ينبغي للإمام أن يتعرض لحقه إلا إذا تعلق به دفع ضرر العامة على ما تبين ، وإذا رفع إلى القاضي هذا الأمر يأمر المحتكر ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله على اعتبار السعة في ذلك ، وينهاه عن الاحتكار ، فإن رفع إليه مرة أخرى حبسه وعزره على ما يرى زجراً له ، ودفعاً للضرر عن الناس ، فإن كان أرباب الطعام يتحكمون ويتعدون عن القيمة تعدياً فاحشاً وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير ، فحينئذ لا بأس به بمشورة من أهل الرأي والبصيرة (٣) .

إن غاية هذا البحث هي بيان أن التسعير لا يطبق في الظروف العادية : لكن إذا استلزم الأمر اللجوء إليه رعاية لمصالح الناس وضماناً للعدالة الاجتماعية

(١) أبو داود ج ٢ ص ٢٤٣ ، الدارمي ج ٢ - ص ٢٤٩ ، ابن ماجه - ج ٢ ص ٧٤١ رقم ٢٢٠٠ . كتاب التجارات ، الترمذى ومسنده أحمد بن حنبل .

(٢) للمزيد من البحث ينظر في كتاب الهداية ٤-٩٢ وفي كتاب الخراج لأبي يوسف ص ٤٨-٤٩ .

(٣) كتاب الهداية مجلد ٤ ص ٩٣ .

فإن اتخاذ جانب الحذر فيه مطلوب مع عدم الاختلال بقانون العرض والطلب . وعدم تشجيع تدخل الدولة في الأسعار في الظروف العادية لا يعني أنه لا يحق لها أن تفرض قيوداً غير لها إذا استدعت « المصلحة العامة » و« العدالة الاجتماعية » التدخل . فقد يكون من المستحسن جداً على سبيل المثال أن تفرض الحكومة قيوداً على جودة المنتجات المعروضة حماية للمستهلك ، وعلى الدعاية والإعلان توفيراً لأكبر قدر من الأمانة ، وعلى حسابات الشركات العامة صيانة لمصلحة المستثمرين . والحكومة التي لا تتخذ هذه الإجراءات تعتبر مقصرة في واجباتها ، ولعل أظهر مثال نضربه على هذا البحث الحادثة التالية التي وقعت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم :

— مر رسول الله صلى الله عليه وسلم في السوق على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً ، فقال : ما هذا يا صاحب الطعام ؟ قال : أصابته السماء يا رسول الله قال : أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ؟ من غشنا ليس منا (١) .

وعلى غرار هذا يحق للدولة حماية لمصلحة الطبقة العاملة ومنع استغلال اليد العاملة أن تتدخل لتأمين حد أدنى من الأجور ومن ظروف العمل المناسبة ، وللاقلال ما أمكن من مخاطر العمل . وقد تستدعي الضرورة أيضاً أن تحد الدولة من ملكية الأراضي أو من حيازة أسهم الشركات المساهمة لتوسيع قاعدة التملك وتدعم جهود الإسلام في العدالة الاجتماعية والانصاف في توزيع الدخول والثروات ، ولرفع الظلم الاجتماعي والاقتصادي ، لا يجوز للدولة أن تتدخل فقط ، بل وأن تلجأ للقوة أيضاً . وهذا هو الخليفة الأول أبو بكر رضى الله عنه يعلن سياسته في خطابه الذي وجهه إلى المسلمين إبان انتخابه :

— أيها الناس إن أقواكم عندي الضعيف حتى آخذ له بحقه وإن أضعفكم عندي القوى حتى آخذ منه الحق (٢) .

(١) رواه مسلم ١-٩٩ والترمذي وأبو داود ٢-٢٤٤ .

(٢) كتاب الأموال - أبو حنيفة ص ٥٠ .

وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه بأسلوبه الصريح :

— ولست أدع أحداً يظلم أحداً ولا يعتدى عليه حتى أضع خده على الأرض وأضع قدمي على الخد الآخر حتى يدعن للحق (١).

هذا عن الأسعار والتسعير . فإذا عن مصادرة الممتلكات العائدة لأفراد أو لشركات . هل تتمتع الدولة الإسلامية بصلاحيه المصادرة ؟ إن الإجابة اعتماداً على ماورد في القرآن والسنة من أحكام ستكون حتماً (لا) . وقد سبق لنا بحث الموضوع إبان دراستنا للقواعد التي لا تبيح أخذ مال الغير دون رضاه . ويرى الفقهاء أنه ليس للإمام أن يخرج شيئاً من يد أحد إلا بحق ثابت معروف (٢) ومع ذلك فللدولة حق استملاك بعض الممتلكات الشخصية إذا كان فيه مصلحة عامة شريطة أن تدفع لأصحابها تعويضاً عادلاً .

وتقييد حرية الدولة في المصادرة لايعنى تقييد حريتها بفرض الضرائب . لقد ذكر القرآن والسنة ضرائب تجب لأغراض معينة لاسيما أغراض التأمين الاجتماعي . لكن الأمر لا يقف عند هذه الضرائب بل يتجاوزها إلى ضرائب أخرى يحق للدولة أن تجبها عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم : (إن في أموالكم حقاً سوى الزكاة) (٣) وحق الدولة الإسلامية هذا يؤيده المبدأ المعترف به والذي سبق ذكره وهو : التضحية بالمنفعة الأصغر في سبيل المنفعة الأكبر ، ودرء الضرر الأكبر بالضرر الأصغر .

والفقهاء مجمعون على حق الدولة بفرض ضرائب للمصلحة العامة على أن تكون عادلة غير مرهقة . ورأى أبو الحسن على المرغيناني أنه إذا لم تكن الموارد كافية فعلى الدولة أن تزيد من جباية الأموال لتفي بها متطلبات المصلحة العامة لأن زيادة منفعة الناس تزيد من تحملهم للأعباء . (٤) ويقول أبو يوسف إنما أمر الله عز وجل أن يؤخذ منهم العفو (أى التيسر) وليس يحل أن يكلفوا

(١) كتاب الخراج — أبو يوسف ص ١١٧ .

(٢) كتاب الخراج — أبو يوسف ص ٦٥ .

(٣) رواه الدارمي ١ / ٣٨٥ .

(٤) كتاب الهداية — أبو الحسن على المرغيناني ٤ / ١٠٥ .

فوق طاقتهم (١). وفي جميع الحالات فإن النظام الضرائبي المقبول هو النظام العادل اللين لأنه ينسجم مع روح الإسلام ، وإن النظام المرفوض هو النظام التعسفي الشديد الوطأة على الناس . وكثيراً ما أكد الخلفاء الراشدون ، عمر بن الخطاب وعلى ابن أبي طالب وعمر بن عبد العزيز - رضوان الله عليهم - على وجوب اتباع العدل في جباية الأموال ، وعلى الرفق بالناس ، وعلى عدم حرمانهم من حاجاتهم الأساسية (٢) . وكان أبو يوسف محققاً في تربيته عندما قال ما معناه أن النظام الضريبي العادل هو الذي يزيد من واردات الدولة . ومن تطور البلاد (٣) وقد أكد الماوردي أن الزيادة ظلم في حقوق الرعية والنقصان ظلم في حقوق بيت المال (٤) . ويعكس ابن خلدون هذا الاتجاه الفكري في العدل في تعميم العبء الضريبي فيما أورده من كتاب طاهر ابن الحسين إلى ابنه :

- فوزعه (الخراج) بين أصحابه بالحق والعدل والتسوية والعموم ولا تدفعن شيئاً منه عن شريف لشرفه ولا عن غني لغناه ولا عن كاتب ولا عن أحد من خاصتك ولا حاشيتك . ولا تأخذن منه فوق الاحتمال (٥) وبالنظر لأهداف العدالة والإنصاف في توزيع الدخول فإن نظام الضرائب التصاعدية هو على ما يبدو النظام الذي يتماشى تماماً وأهداف الإسلام .

(١) كتاب الخراج - أبو يوسف ص ١٠٥ .

(٢) كتاب الخراج - أبو يوسف ص ١٥ - ١٦ و ٨٦ قال عمر (رضي الله عنه) :
(أن لا يأخذ منهم إلا فضلهم عن رضا منهم ولا يكلفوا فوق طاقتهم) .
وقال على (رضي الله عنه) :

(فلا تبين لهم كسوة شتاء ولا صيفا ولا رزقا يأكلونه ولا دابة يعملون عليها ولا تضرين أحدا منهم سوطاً واحداً في درهم ولا تقمه على رجله في طلب درهم ولا تبع لأحد منهم عرضاً في شيء من الخراج . فإننا أمراً أن نأخذ منهم العفو فإن أنت خالفت ما أمرك به يأخذك الله به دوني وأن بلغني عنك خلاف ذلك عزلتك . وقال عمر بن عبد العزيز : فخذ في رفق وتسكين لأهل الأرض) .

(٣) كتاب الخراج - أبو يوسف ص ١٨٨ ونص العبارة «إن العدل وإنصاف المظلوم وتجنب الظلم مع ما في ذلك من الأجر يزيد به الخراج وتكثر به عمارة البلاد والبركة مع العدل تكون وهي تنفقد مع الجور ، والخراج المأخوذ مع الجور تنقص البلاد به وتخرّب » .

(٤) الأحكام السلطانية - الماوردي ص ٢٠٩ .

(٥) مقدمة ابن خلدون ص ٣٠٨ .

وفي مجال الضرائب خلاف الزكاة وغيرها مما فرض في القرآن والسنة النبوية ، ينبغي لنا أن نؤكد أن ما في بحوث العلماء التي لها صلة بالوقت الحاضر هو المبدأ المتعلق بحق الدولة الإسلامية في فرض الضرائب فرضاً عادلاً . ومن غمط الحق الظن أن ما ذكر في القرآن والسنة هي وحدها الضرائب التي يجوز جبايتها . لقد تغيرت الظروف والأحوال وصار الوضع يستدعي وضع نظام ضرائبي ينسجم وأهداف الدين ويعطي من العائدات ما يؤهل الدولة الحديثة للنهوض بمسؤولياتها كدولة رخاء .

وفيما يخص التأميم . هل من صلاحية الدولة الإسلامية أن تقدم على هذا الاجراء فتؤمم بعض وسائل الإنتاج ؟ الجواب : نعم ، إذا استدعت المصلحة العامة ذلك . وفي كتب الفقه بحث يبين متى يكون بعض وسائل الإنتاج قطاعاً خاصاً ومتى لا يكون (١) . وخير مثال نضربه بهذا الصدد واقعة ملح مأرب التي كان النبي صلى الله عليه وسلم بالذات طرفاً فيها . وهي كما يلي :

« ان أبيض بن حمال استقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم ملح مأرب فأقطعه . فقال الأقرع بن حابس التيمي : يا رسول الله إني وردت هذا الملح في الجاهلية وهو بأرض ليس فيها غيره ، من ورده أخذه وهو مثل ماء العد بالأرض فاستقال الأبيض في قطيعة الملح . فقال قد أقلتك على أن تجعله مني صدقة . فقال النبي عليه الصلاة والسلام : هو منك صدقة . وهو مثل ماء العد من ورده أخذه (٢) .

وقد خلاص الفقهاء من هذه الواقعة إلى أن الموارد السهلة الاستثمار (المعادن الظاهرة) يجب أن تكون قطاعاً عاماً إذا تضررت المصلحة العامة من وجودها كملكية خاصة . وخلاف هذه الواقعة لم يرد في كتب الفقه بحوث تتناسب والأوضاع الراهنة من حيث تخصيص الموارد الاقتصادية بين النشاط الإنتاجي العام والنشاط الإنتاجي الخاص . وهذا ليس غير طبيعي . إذ من غير المعقول

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف ص ٩٤ - ١٠٥ والأحكام السلطانية للماوردي ص ١٨٥ - ١٩٨ والحياة الإسلامية للجيلاني .

(٢) المنتقى من أخبار المصطفى لابن تيمية ٢/٤٠١ ، والأحكام السلطانية للماوردي ص ١٩٧ وأصل الخبر رواه الترمذي وأبو داود .

أن نتوقع العثور على بحث حول قضايا لم تظهر إلى الوجود إلا منذ عهد قريب . وعلى كل ، إن البت في قضايا كهذه إنما يتم في ضوء الأهداف الإسلامية ومبادئ الشريعة . لكننا نود أن نورد فيما يلي بضعة مبادئ عامة في تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص .

أولاً : تدعو الحاجة إلى القطاع الحكومي في الخدمات التي لا يقدر على تأمينها على الوجه الأكمل سوى الحكومة .

ثانياً : تدعو الحاجة إلى القطاع الحكومي في المشاريع الضرورية ذات الفوائد الاجتماعية الكثيرة لكنها لا تثير اهتمام القطاع الخاص لقلة مردودها المالى أو لكثرة مخاطرها . وبالعكس ، فحسب الرأى الذى تستند إليه الملكية العامة للمعادن الظاهرة يجوز للحكومة أن تؤمم مصادر الإنتاج (لاسيما المناجم) التى تكون فيها مخاطر الإنتاج وتكاليفه قليلة جداً وبالتالى يكون معدل مردودها المالى أكثر بكثير من المعدل السائد . ومع ذلك يجوز استملاك المعادن الظاهرة من قبل ملكيات خاصة شريطة أن تدفع من الرسوم ما يضمن تحويل القسم الأكبر من الأرباح « الفائض » إلى خزانة الدولة لتنفق في أشغال ذات نفع عام . كما يجوز فرض الرسوم على المناجم الصعبة الاستثمار (المعادن الباطنة) لكنها ستكون بطبيعة الحال رسوماً منخفضة نسبياً .

ثالثاً : تدعو الحاجة إلى القطاع الحكومي في الأعمال التى تكون نتائجها فيما لو لإديرت بواسطة القطاع الخاص — مع أنها يمكن أن تدار به — أقل قبولاً وأرضاء من ناحية المساواة والرفاه الاجتماعى .

وعلى أى حال ، فإن حجم القطاع العام يتحدد بأهداف العدالة والرفاهية الاجتماعية بالموازنة مع هدف الحرية الفردية .

بعد أن تكلمنا عن القطاعين العام والخاص في الدولة الإسلامية آن لنا أن نعرف ، ولو معرفة يسيرة ، عن وضع التخطيط فيها .

إن التخطيط إذا أريد به صب الاقتصاد في قالب معينة وتدخل الحكومة تدخلا لا أخلاقياً فيه فأمر لا مجال للتفكير فيه في هذه الدولة . لكن بما أن

الدين يشجع على رعاية الشؤون الاقتصادية ، فإن الدولة إذا بادرت بشؤنيه الموارد النادرة توجيهها واعيا - بواسطة التخطيط - لتسير في اتجاهات أكثر ملاءمة وفق نظام الأفضليات كى تتمكن من الوفاء بأهدافها ، فان مبادراتها هذه لا تعتبر جائزة فحسب ، بل ومستحسنة وضرورية أيضاً .

(د) الدولة ورأس المال العام

يحتاج نماء الاقتصاد وتكوين مجتمع صحى سليم إلى أرضية معينة يعتبر وجودها ضرورة مطلقة . وتتخذ هذه الأرضية طابع رأس مال عام : مادي واجتماعي .

ورأس المال هذا يطور الاقتصاد كما يطرره رأس المال العادي . بيد أن من المشاهد لإحجام القطاع الخاص عن الاستفادة منه ، لسببين : ضالة عائده المادي المباشر ، وكبر حجم المطلوب منه ، وهو حجم يفوق عادة قدراتهم المالية .

لكن نظراً لكون الفوائد التي يجنيها المجتمع أكثر بكثير من الفوائد التي يحصل عليها بعض الأفراد فإن الاستثمار في رأس المال هذا يجب أن يأتي في مقدمة خطط التنمية في الدولة الإسلامية وفي أى اقتصاد متطور . ووقفه عند الفقه الإسلامى توضح ما نرى إليه .

يأمر القرآن الكريم المسلمين أن يعدوا ما يستطيعون من قوة (١) . والقوة هنا لا تؤخذ بمعناها العسكري فحسب . بل تعنى أيضاً القوة الاقتصادية التي تستمد منها القوة العسكرية كيائها . ومن النواحي الجوهرية في القوة الاقتصادية ناحية اعداد قاعدة أساسية بتحسين الطرق ومدها ، وبناء الجسور والسدود وتسهيلات الري ، وغيرها من الخدمات التي تؤمن الاقتصاديات الخارجية لمختلف قطاعات القوام الاقتصادي . ومن الحلى أن دور الدولة في هذا المضمار دور ذو أهمية أولية في التيسير على الناس . فكان رسول الله عليه الصلاة

(١) سورة الأنفال - الآية ٦٠ .

والسلام إذا بعث أحداً من أصحابه في بعض أمره يقول له : بشروا ولا تنفروا
ويسروا ولا تعسروا (١) .

ولهذا حظيت برامج الأشغال العامة باهتمام كبير في عهد عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ، فشقت الطرق ، وأنشئت القنوات ، وحفرت الآبار مما يسر
على الناس حصولهم على الماء . وقال الماوردي عمارة البلدان باعتماد مصالحها
وتهذيب سبلها ومسالكها ... بإصلاح شربهم وبناء سورهم وجمعونة بني
السبيل في الاختيار لهم (٢) .

وأشار أبو يوسف في كتابه إلى هارون الرشيد أن بناء قنوات للرى يزيد
من المحصول وبالتالي يزيد من الخراج وعلى الدولة أن تسير قدماً في بنائها
مستعينة بأموال الخزانة العامة (٣) : وقال السرخسي في كتابه المبسوط -
في الفقه الحنفي : أنه يتعين على الدولة أن تستعمل الأموال العامة لبناء الجسور
والخانات والقنوات وصيانتها . وأكد المرغيناني في كتابه (الهداية) أن على
الدولة أن تنفق ما يرد إليها من مال عام في ما يوفر الرخاء للناس كالدفاع
عن الحدود وبناء الجسور ودفع رواتب حسنة للقضاة والولاة والعلماء
والمدرسين ، وتخصيص معاشات أو منح دراسية لأولاد الجنود .
قال أبو حنيفة (رحمه الله) :

وما جباه الإمام من الخراج ومن أموال بني تغلب وما أهدها أهل الحرب
إلى الأمام والخزينة يصرف في مصالح المسلمين كسد الثغور وبناء القناطر
والجسور ويعطى قضاة المسلمين وعمامهم وعلماؤهم منه ما يكفيهم ويدفع منه
أرزاق المقاتلة وذرائعهم لأنه مال بيت المال (٤) .

(١) رواه مسلم ٣-١٣٥٨ وأبو داود ٢-٥٥٩ .

(٢) أدب الدنيا والدين - الماوردي ١٢٣ والأحكام السلطانية ص ٢٤٥ .

(٣) الخراج ، أبو يوسف ١٠٩ - ١١٠ فإذا اجتمعوا على أن في ذلك صلاحاً وزيادة
في الخراج أمرت بخفر تلك الأنهار وجعلت النفقة من بيت المال ، ولا تحمل النفقة على أهل
البلد فإنهم أن يعمروا خير من أن يخربوا وأن يفروا (يقدرُوا) خير من أن يذهب ما لهم ويعجزوا .

(٤) الهداية ٢-١٦٤ .

وتأمين رأس المال الاجتماعى (تربية وتعليم ، صحة عامة .: الخ)
ليس موضع نقاش فى مهام الدولة . فالتعليم مهمة واضحة وسبق لنا البحث
فيها ، والانفاق عليه ضرورى وفق الحديث الشريف : طلب العلم فريضة
على كل مسلم^(١) . وثمة سوابق تدل على هذا أيام الخليفة عمر وغيره من الخلفاء
حيث كانوا يوفدون الكثير من الوعاظ إلى مختلف الأمصار لتعليم الناس .
والجهود التى تبذل فى التربية والتعليم يجب أن تتعدى مجرد تعليم القراءة
والكتابة ذلك أن محور الأمية ليس إلا وسيلة للوصول إلى الثقافة الحقيقية :
وغاية التربية فى المجتمع المسلم هى تكوين الإنسان المسلم المثالى الذى جاء
وصفه فى القرآن والسنة ، وتعميم التغيير الاجتماعى لتكوين البيئة الإسلامية ،
وتدريب الناس على مختلف المهارات ، حفزاهم على البحث العلمى وعلى
التقنيات الجديدة للإنتاج والتوزيع لتسريع النمو الاقتصادى . ولعل هذا
الغرض التربوى الواسع هو الذى أكدده صلى الله عليه وسلم عندما قال :
- من ظن أن للعلم غاية ، فقد بنحسه حقه ووضعه فى غير منزلته التى
وضعه الله بها^(٢) .

وإذا كان التعليم يشكل ميداناً من ميادين رأس المال الاجتماعى الذى
يتوجب على الدولة أن تتخذ فيه خطوات إيجابية ، فثمة ميدان آخر لا يقل
عنه أهمية هو ميدان الصحة العامة . وقد بين عليه الصلاة والسلام
أن المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف^(٣) ، وأن « الطهور
شطر الإيمان »^(٤) ويتبين من هذين الحديثين أن توفير التسهيلات الصحية التى
تعمل على منع انتشار الأمراض وعلى تحسين صحة الناس وفعاليتهم ، كلها أمور
تقع مسؤوليتها على عاتق المسلمين فرادى وجماعات . وقد يحبز البعض أيضاً
تأمين المحيط الصحى بإزالة المياه الراكدة الآسنة ، وجلب المياه النقية ، وعمل
الحجارى وتنظيف الأحياء الفقيرة ، وتهيئة المساكن الحسنة .

(١) رواه ابن ماجه ٨١/١ وجامع بيان العلم ١٣/٣٨ والبيهق والطبرانى .

(٢) أدب الدنيا والدين - الماوردى ص ٣٧ .

(٣) رواه ابن ماجه ٣١/١ .

(٤) رواه مسلم ٢٠٣/١

(هـ) الدولة والتأمين الاجتماعى :

لما كان النظام الاقتصادى فى الإسلام يسعى فى أحد أهدافه إلى توفير مستوى معاشى لائق ، وعدالة فى توزيع الدخول ، فإن على الدولة إذن وبالإضافة إلى توفير فرص التدريب وشروط العمل للجميع ، أن تتخذ من الترتيبات ما يساعد العاطلين عن العمل والمحتاجين والأيتام والأرامل والمسنين والمعوقين وكل من لا تكفيه موارده أو قدراته على سد حاجته بنفسه. ولرسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث فى هذا الشأن تبين كفالة الدولة لأمثال هؤلاء ، فقال عن الحاكم الذى لا يسهر على مصالح الناس ذوى الحاجة : من ولاه الله شيئا من أمور المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم احتجب الله دون حاجته وخلته وفقره يوم القيامة (١).

وطمأن من يخشى إن ترك ذرية ضعافاً عند وفاته :

من ترك مالا فلورثته ، ومن ترك كلاً فإلى الله ورسوله (٢)

وكفل من لا معيل له : (فالسلطان ولى من لا ولى له) (٣)

وقد فسرنا هذه الأحاديث ، وغيرها مما فى نصها ، على أنها إرساء الحجر الأساس لصرح التأمين الاجتماعى فى الإسلام . وها هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يعلن فى إحدى خطبه :

إنى حريص على ألا أدع حاجة إلا سدتها ما اتسع بعضنا لبعض (٤)

ومن خطبة عمر فى الولاية :

ألا وإنى لم أبعثكم أمراء ولا جبارين ولكن بعثكم أئمة الهدى يهتدى بكم ، فأدروا على المسلمين حقوقهم ، ولا تضربوهم فتذلوهم ، ولا تحمدوهم فتفتنوهم ، ولا تغلقوا الأبواب دونهم فيما كل قلوبهم ضعيفهم ولا تستأثروا عليهم فتظلموهم ، ولا تجهلوا عليهم ، وقتلوا بهم الكفار طاعتهم ، فإذا

(١) رَوَاهُ الْحَاكِمُ أَبُو دَاوُدَ ١٢٢-٢ وَالتِّرْمِذِيُّ ٣-٦١٩ .

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَأَبُو دَاوُدَ ٢-١٢٤ .

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ١-٤٨١ وَأَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ .

(٤) أَخْبَارُ عُمَرَ ، عَلَى وَفَاقِ الطَّنْطَاوِيِّ ص ٢٧٩ .

رأيتهم بهم كلاله فكفوا عن ذلك ، فإن ذلك أبلغ في جهاد عدوكم ، أيها الناس (١) . وقال الخليفة التقي الورع عمر بن عبد العزيز :

وما أحد منكم تبلغني حاجته إلا حرصت أن أسد من حاجته ما قدرت عليه (٢) ورأى النووى المحدث المشهور أن واجب الجماعة المسلمة أن تطعم جائعها وتكسر عاريها . ويشدد ابن خلدون في مقدمته على واجب الدولة في بذل المال على التأمين الاجتماعي مسترشداً بما كتبه طاهر بن الحسين إلى ابنه : وتعاهد ذوى البأساء وأيتامهم وأراملمهم واجعل لهم أرزاقاً من بيت المال ... وأجر للأضرء من بيت المال وقدم حملة القرآن منهم والحافظين لأكثره في الجراية على غيرهم وانصب لمرضى المسلمين دوراً تأويهم وقواماً يرفقون بهم وأطباء يعالجون أسقامهم واسعفهم بشهواتهم ما لم يؤد ذلك إلى إسراف في بيت المال (٣) .

لكن ، ما هي الحاجات التي يجب سداها وإلى أى مدى ينبغي تعهدها ؟ لقد شغل هذا الموضوع جزءاً ليس باليسير من كتب الفقه . قال الماوردى : واستلّف الفقهاء إذا تقدر رزقه بالكفاية هل يجوز أن يزداد عليها ؟ فنع الشافعى من زيادته على كفايته وإن اتسع المال لأن أموال بيت المال لا توضع إلا في الحقوق اللازمة ، وجوز أبو حنيفة زيادته على الكفاية إذا اتسع المال لها .

وتباين الرأيين يدل على أن الحصول على جواب محدد قاطع غير ممكن ، لأن ظروف الدولة الإسلامية هي التي تقرر أى الرأيين أو الآراء يتبع . فالغذاء والكساء والطبابة والتعليم هي الحاجات الأساسية للفرد . بيد أنه لا يستبعد أن لا تكفى الموارد رغم ما لدى الدولة من رغبة شديدة للوفاء بها . لذلك يتوجب عليها أن تضع برنامجاً بالأفضليات التي تتيحها مواردنا بالنسبة للأفراد المعوزين وحاجاتهم .

(١) أخبار عمر - على وناجي الطنطاوى ص ٢٧٩-٢٨٠ .

(٢) نجاه الله صديق - اسلامى - ياست كى ترجمان القرآن أكتوبر ١٩٦٢ ص ٤٣ .

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٣٠٩ من كتاب طاهر بن الحسين لابنه عبد الله بن طاهر .

(٤) الأحكام السلطانية ، الماوردى ص ٢٠٥ .

ونجمل فنقول: إن الدولة الإسلامية هي دولة رخاء ديمقراطي قائم على أساس أخلاقي ، وهي ليست ليبرالية إلى الحد الذي تقف عنده غير آبهة برفاه شعبها الخلقى والمادى ، ولا هي بالاستبدادية . ففجال نشاطها محدد بأهداف النظام الإسلامى التى هى : سيادة القيم الأخلاقية ، الرخاء الاقتصادى ، العدالة الاجتماعية والاقتصادية ، التوزيع المقسط للدخول والثروات ، حرية الفرد فى إطار الرفاه الاجتماعى . ولتؤدى وظيفتها على الوجه الأكمل عليها أن تتقيد بأداب الدين ، وتطبق هذه الآداب واجبها المقدس : وأسلوبها فيه هو القول الحسن مصداق قوله تعالى : «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن» . (١)

والامثال الصارم لمكارم الأخلاق ، والتقيد بأحكام العدل ، والسعى الخيىث فى سبيل الرخاء الاجتماعى والتوزيع العادل للدخل ، هى السمات التى تتميز بها الدولة الإسلامية عما عداها من الدول الاشتراكية والرأسمالية .

خاتمة

للإسلام نظام اقتصادى متميز ، يعتمد على قيمه ويهتدى بأهدافه .
والإسلام يؤكد على أهمية الإنماء الاقتصادى ، ويهيب بالمسلمين أن يقيموا
جهودهم على أساس أخلاقى :

واستناد النظام الإسلامى على القيم الروحية هو أول بون شاسع يفرق
الإسلام عن الرأسمالية والاشتراكية . إن الرأسمالية والاشتراكية نظامان
اقتصاديان لكنهما إما أن يكونا علمانيين أو غير متصفين بصفة أخلاقية .

يبث الإسلام روح الأخوة ويؤيدها بالمساواة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية
حيث ينظر إليهما كجزئين غير منفصلين عن تعاليمه الخلقية . وهذه الروح
الأخوية المدعومة بالمساواة والعدالة هى سمة فريدة من السمات التى يتحلّى بها
النظام الإسلامى ، ولا تضاهيه بها أية عقيدة من العقائد التى تفتقر إلى معايير
أخلاقية موضوعية .

تزداد قواعد الأخوة والعدالة صلابة بما يعبره الإسلام من الاهتمام الشديد
بالقسط فى توزيع الدخول والثروات ، إلى الحد الذى يصبح عند المجتمع
المسلم غير أهل لأن يكون مجتمعاً مسلماً إذا لم يكفل لمواطنيه مستوى من
المعيشة فى حده الأدنى على الأقل .

يتعهد النظام الإسلامى الحرية الشخصية ، بيد أنه فى الوقت نفسه يقيدها
بضوابط أدبية ضمن إطار الرفاهية الاجتماعية .

يلتزم الإسلام بالقيم الأخلاقية ، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية ،
والتوزيع المقسط للدخول والثروات ، والحرية الشخصية فى نطاقها الأخلاقى
الاجتماعى . وهو بذلك يتميز بجلاء عن الرأسمالية والاشتراكية .

تلتزم الرأسمالية بالحرية الشخصية ، لكنه التزم ليس فى إطار أخلاقى
اجتماعى كالتزام الإسلام بها . والاشتراكية ، إنما تهدف إلى تحقيق عدالة

اقتصادية وانصاف في توزيع الدخل ، إلا أنه هدف خلوه من المعايير
الزمنية التي يضمنها الإسلام لهذه المفاهيم .

نلمس من ذلك كله أن تأكيد الإسلام والرأسمالية على الحرية الشخصية لا
يقارب بينهما ، كما أن الاهتمام بالعدالة الاقتصادية والتوزيع المنصف للدخل
والثروات لا يجعل من الإسلام والاشتراكية نظامين مترادفين . إن البذور
تختلف ولا بد للطلع أن يكون كذلك .

ولنتدبر قوله تعالى :

« اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا ما تذكرون »

(سورة الأعراف / ٣)

« ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة إبراهيم حنيفاً »

(سورة النساء / ١٢٥)

« ... فمن الناس من يقول ربنا آتينا في الدنيا وما له في الآخرة من خلاق .

ومنهم من يقول ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار .
أولئك لهم نصيب مما كسبوا ، والله سريع الحساب . »

(سورة البقرة / ٢٠٠ - ٢٠٢)

صدق الله العظيم

المراجع

استعان المؤلف بترجمة همد على عبد الله يوسف على وترجمة محمد مرمدوك بكنال للقرآن الكريم إلى الإنكليزية :

اما الاحاديث والمقتبسات فكانت من المراجع التالية :

القسم (ا) : تفسير القرآن

- ١ - تفسير القرآن العظيم - ابن كثير - عيسى البابي الحلبي ، القاهرة
- ٢ - أحكام القرآن - أبو بكر الجصاص - المطبعة البنية المصرية ١٣٤٧ هـ
- ٣ - أحكام القرآن - أبو بكر بن العربي - عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٧
- ٤ - الكشاف - محمد بن عمر الزمخشري - دار الكتاب العربي بيروت ، ١٩٤٧

القسم (ب) : الحديث

- ١ - الجامع الصحيح - البخارى - محمد على صبيح ، القاهرة
- ٢ - صحيح مسلم - مسلم - عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٥
- ٣ - سنن أبي داود - أبو داود - « « « « ١٩٥٢
- ٤ - الجامع الصحيح - الترمذي - « « « « ١٩٥٦
- ٥ - سنن النسائي المجتبى - مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٤
- ٦ - سنن ابن ماجه - عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٢
- ٧ - موطأ مالك - « « « « ١٩٥١
- ٨ - سنن الدارنى - مطبعة الاعتدال ، دمشق ، ١٣٤٩ هـ
- ٩ - الأدب المفرد - البخارى - قصى حجب الدين الخطيب ، القاهرة ، ١٣٧٩ هـ
- ١٠ - مسند الإمام زيد وعلى الرضا بن موسى الكاظم - مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٦
- ١١ - مشكاة المصابيح - التبريزى - المكتب الإسلامى ، دمشق ، ١٣٨١ هـ
- لناصر الدين الألبانى
- ١٢ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - نور الدين الهيثى - مكتبة القدس ، القاهرة ، ١٣٥٢ هـ
- ١٣ - المنتقى من أخبار المصطفى - ابن تيمية - المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ١٩٣١
- ١٤ - الجامع الصغير - السيوطى - عبد الحميد أحمد حنى ، القاهرة

القسم (ج) : الفقه

- ١ - الرسالة - الشافعى - مصطفى البابى الحلبي ، القاهرة ، ١٩٤٠
- ٢ - الموافقات فى أصول الشريعة - الشاطبى - المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة
- ٣ - المستصنى - النزالى - - - - - ١٩٣٧
- ٤ - أصول الفقه - محمد معروف الدواليبى - دار الفكر العربى ، دمشق ، ١٩٥٧
- ٥ - المدخل إلى أصول الفقه - محمد معروف الدواليبى - دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٥
- ٦ - بداية المجتهد - القرطبى - مصطفى البابى الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٠
- ٧ - كتاب الفقه على المذاهب الأربعة - عبد الرحمن الجزيرى - المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ١٩٣٨
- ٨ - كتاب الهداية - أبو الحسن على المرغينانى - عيسى البابى الحلبي ، القاهرة ١٩٦٥
- ٩ - متن القدورى - أبو الحسين أحمد بن محمد القدورى ، - - - - - ١٩٥٧ ط ٣
- ١٠ - اعلام الموقعين - ابن قيم الجوزية - المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ١٩٥٥

القسم (د) : مراجع أخرى

- ١ - السيرة النبوية - ابن هشام - مصطفى البابى الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٥
- ٢ - حياة محمد - محمد حسين هيكل - مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٣
- ٣ - سيرة النبى - سيد سليمان ندوى - مطبعة المعارف - الهند ، ١٩٤١
- ٤ - الفاروق عمر - محمد حسين هيكل - مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤
- ٥ - أخبار عمر - على وناجى الطنطاوى - دار الفكر ، دمشق ، ١٩٥٩
- ٦ - تهج البلاغة - محمد الرضا الموسوى - المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة
- ٧ - كتاب الخراج - أبو يوسف - بقلم محمد عبده ومحمد محيى الدين - المطبعة السلفية القاهرة ط ٢ ، ١٣٥٢ هـ

- ٨ - كتاب الخراج - القرشي
٩ - كتاب الأموال - أبو عبيد
١٠ - الأحكام السلطانية - أبو يعلى
١١ - (أ) الأحكام السلطانية - الماوردي
(ب) أدب الدنيا والدين - »
١٢ - جامع بيان العلم وفضله - القرطبي
١٣ - ١٧ مراجع باكستانية
١٨ - الربا والمعاملات في الإسلام - محمد رشيد رضا
١٥ - مقدمة ابن خلدون
- المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٤٧ هـ
- المكتبة التجارية الكبرى ،
القاهرة ، ١٣٥٣ هـ
- عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ،
١٩٣٨
- » » » » »
١٩٦٠
- مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ،
١٩٥٥
- المكتبة العلمية - المدينة
- مكتبة القاهرة ، ١٩٦٠
- المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة

